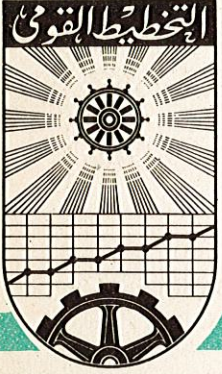


الجمهورية العربية المتحدة



مَعهد التخطيط القومى

مذكرات ٦١٢

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى
للدكتور محمد مبارك حبيب

(أهداف التخطيط الاقتصادى)

أهداف التخطيط الاقتصادى

المحاضرة رقم - ١٣ -

تتباين اهداف التخطيط الاقتصادى تبعا لنوع الانظمة الاقتصادية وفلسفتها وطريقة سيرها وادائها ومرحلة نموها ودرجة امكانياتها المتاحة ومدى طموحها .
ومن ثم فاننا سوف نتحدث عن اهداف التخطيط الاقتصادى فى الاقتصاديات الاشتراكية فالناهضة ثم الرأس مالية .

أولا : اهداف التخطيط الاقتصادى فى الاقتصاديات الاشتراكية :

يمكن القول بصفة عامة ان هذه الاهداف تتمثل فى دعم الجهاز الانتاجى وذلك بالاعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وميكنتها واقامة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية اللصيقة بالنظام الاشتراكى - وذلك كله مما يستهدف التعجيل بمعدلات النمو الطويل الاجل وحسن توزيع الدخل اعتمادا على اسس علمية وفنية تحقق أقصى عائد فى اقرب وقت وبأقل تكلفة وادنى فقد اقتصادى .

ولقد أستلهمت هذه الاهداف من حالة التخلف الاقتصادى التى رزحت تحتها هذه البلاد فى الماضى كما أنها قد استنبطت من طموح وتوئب هذه الدول الاشتراكية لتحقيق أقصى معدل نمو ممكن فى اقرب وقت مستطاع .

ويستهدف التخطيط الاقتصادى فى الدول الاشتراكية المنوه بها تصفية ما قد يوجد بها من تنظيمات رأس مالية والتسلط على القطاع غير الاشتراكى الامر الذى يساعد عليه تأميم الصناعات الأساسية .

وغنى عن البيان انه يقوم ترابط حتى بين تحقيق الاشتراكية وتطبيق التخطيط الاقتصادى الذى يعتبر من أهم أنجازات الثورات الاشتراكية .

ويستهدف في المرحلة الانتقالية عندما تستمر طرق وانماط الانتاج غير الاشتراكية سائدة أن يتم توجيه التنمية الاقتصادية بواسطة التخطيط مما يستدعى اقامة قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي .

وتستخدم الحكومة خلال هذه المرحلة القطاع الاشتراكي كوسيلة رقابية على سير تنمية الاقتصاد القومي معتمدة على الادوات الاقتصادية الناجمة عن القطاع المؤم وكذلك على القوى غير الاقتصادية الناشئة عن التدخل في السلطة السياسية .

ولقد تستوجب تصفية القطاعات والانماط والاساليب الرأس مالية التصرف مركزيا في الموارد وبالتالي الاخذ بالادارة المركزية والتخطيط الاقتصادي .

وترجع أهمية اقامة المؤسسات الاقتصادية ذات النمط الاشتراكي الى أن التخطيط الاقتصادي يقتضى توافر دعامة من قطاع اشتراكي يتسم بالملكية الجماعية لادوات الانتاج بحيث يمكن التسلط عليها وتوجيهها وفقا لمقتضيات اهداف الخطط الاقتصادية .

واذا كانت أهمية التصنيع السريع كهدف للتخطيط الاقتصادي غنية عن البيان الا ان رأس المال الخاص لا يتوافر لاجله في دول شرق أوروبا وآسيا نظرا لانخفاض معدل الادخار فيها ولصعوبة الحصول على رأس المال الأجنبي نظرا لما تثقله من شروط متمثلة فيما يشترطه اصحابه من فائده مرتفعة ومن تحويل للأرباح الى دولهم دون اعادة تشجيرها ولما يرونه من استثمارها في بعض فروع الصناعات التي يحتمل منافستها لصناعاتهم ، هذا فضلا عما تتوجسه شعوب هذه الدول من خيفة من رؤس الاموال الاجنبية .

ويلاحظ أن التصنيع السريع يحتاج الى الزراعة التي تفتقر بدورها اليه على نحو ما يحتاج اليه النمو المتوازن .

ويجد ربنا أن نشير في هذا الصدد الى ان التنمية الزراعية في الديمقراطيات الشعبية قد استدعت الاعتماد على الامكانيات الانتاجية في المزارع الخاصة بالفلاحين مما يعوق تطبيق الاساليب الزراعية العملية مما استوجب تنمية المراكز التعاونية - أي الانتقال من الزراعة الخاصة الى الزراعة الاشتراكية .

ويقتضى التصنيع السريع التسلط المركزي على الموارد وذلك لتركيز جميع الموارد على أغراض معينة والحيلولة بينها وبين الأغراض الأخرى غير المتفقة مع هدف التصنيع السريع مما يستوجب الاستعانة بالتخطيط والرقابة المركزية العالية وتخصيص الموارد بواسطة التحديد الإداري الأولويات

كذلك فإن التصنيع السريع يستوجب التسلط المركزي على الموارد بسبب نقص وضعف التنظيمات الصناعية باعتبار أن الأطارات الصناعية القديمة لا تكون متمرسه بانماط التصنيع الحديث كما تكون غالبا معادية للأهداف الاشتراكية.

والتخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية يستهدف استخدام القوى العاملة استخداما كاملا الأمر الذي يتعين معه زيادة القدرة الانتاجية العمالية وتحسين وسائل الانتاج مما يستوجب زيادة السلع الانتاجية بمعدل أكبر من زيادة السلع الاستهلاكية.

ومن ثم فإن نسبة السلع الانتاجية الى السلع الاستهلاكية تتحدد بالمعدل المستهدف لنمو الانتاج القومي وبما تستهدفه الخطة من تحسين في طرق الانتاج.

وثمة هدف هام للتنمية الاقتصادية المخططة في المجتمعات الاشتراكية يتحصل في استحداث تنمية شاملة بحيث يتسنى القضاء على التخلف الاجتماعي والثقافي.

ومن الأهداف الهامة للتخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية احقاق الاشباع الأمثل للحاجات بحصرها وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية وتسخير الموارد المتاحة لأشباعها.

هذا فضلا عما يستهدفه التخطيط الاقتصادي في هذه الدول من توفير التعاون والتنسيق الكامل بين اقتصادياتها بغية النهوض بها.

أما بالنسبة الى الدول الناهضة فإن الهدف الاساسي الأكبر للتخطيط الاقتصادي فيها ينبثق عن أهم خصائصها المتمثل في شدة ضعف معدل نمو الدخل القومي كما يستوحى من أملها المتوثب نحو تحقيق مستويات معيشية مرتفعة في اقرب وقت ممكن.

أي أن الهدف الاول للتخطيط الاقتصادي في الدول الناهضة فيتمثل في تعجيل النمو الاقتصادي ومضاعفة الدخل القومي.

ويلاحظ أنه توجد أهداف تابعة خادمة لهدف تعجيل النمو تتمثل في تجنيد الطاقات الإنتاجية المتاحة طبيعياً وبشرية ومالية وفنية بهدف تحقيق أقصى وأفضل استغلال لها وفقاً لنظام أولويات محدد توصلنا إلى تعجيل النمو المستهدف.

وينطوي هدف مضاعفة الدخل القوي على هدفين آخرين تابعين مرتبطين به ارتباط سبب ونتيجة - الأولى زيادة التوظيف ورفع المستوى المعيشي.

ويستوجب هذا الهدف الأساس تهيئة الاقتصاد القوي للتحويل من حالته الراكدة إلى الانطلاق التامى بأقامة قاعدة صناعية صالحة للانطلاق التامى.

ويستهدف التخطيط الاقتصادى فى الدول الناهضة ازالة أو على الأقل علاج محددات التنمية الاقتصادية بما يسمح بتعجيل نمو الدخل القوي الامر الذى يستلزم علاج الانماط الادخارية الهزيلة وتسخيرها لخدمة عملية النمو الاقتصادي المعجل بحيث تستأدى الفوائض الاقتصادية الفعلية والممكنة.

ويستهدف التخطيط الاقتصادى فى الدول تحقيق قدر كاف من التوظيف لاسيما من خلال امتصاص القوى البشرية المعطلة عطالة مقنعة فى القطاع الزراعى كما يستهدف تهذيب التفاسوت فى الثروات والدخول وايضا تحقيق مستوى معيشى لائق اى احقاق العدالة التوزيعية والاجتماعية بغرض تحقيق الهدف الاجتماعى الاساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - الا وهو تحسين المستويات المعيشية لجميع افراد الشعب.

وانا ما انتقلنا الى الدول الرأس مالية المتقدمة لوجدنا أن أهم أهداف التخطيط الاقتصادى فيها تتمثل فيما يلى :

أولاً : تصحيح الانحرافات الناجمة عن سحر الاقتصاديات الرأس مالية مما ينمكس فى السدورات الاقتصادية والعطالة.

اى أن أهم أهداف التخطيط فى هذه الدول تحقيق التوظيف الكامل للموارد الانتاجية المادية والبشرية.

ثانيا : رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الاقتصاديات الرأس مالية عن التقدم السريع الذى تسجله الدول الاشتراكية .

ثالثا : تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التى تكون متخلفة فى نموها أو التى يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى .

ونرى أن نسجل هنا الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى - أن تغاير أهداف التخطيط على النحو والى المدى الآنفى الذكر يستتبع تغاير آخر فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف مما يعزى الى أمرين هامين هما :

أولا - اختلاف فلسفات انواع الاقتصاديات الآنفة الذكر .
ثانيا - نوع ومدى اهداف التخطيط الاقتصادى .

ومن ثم فإن حكومات الدول ذات الاقتصاديات الاشتراكية تتخذ من ملكية ادوات الانتاج والتسلط عليها وسيلة لتحقيق اغراضها التخطيطية وذلك بينما تعتمد الاقتصاديات الرأس مالية على سياسات الأجور والاسعار بالاضافة الى وسائلها التقليدية القديمة النقدية والمالية والائتمانية وأن كانت قد أعتمدت مؤخرا على القيود المادية لتسيير أجهزة الانتاج والدخول تحقيقا للمصلحة العامة .

أما الملاحظة الثانية فتتصل فى أنه اذا كانت اهداف التخطيط تشكل وسائله فانهما يتأثران معا بنوع الاقتصاد اشتراكيا أو ناهضا أو رأس مالى وبامكانيات التطبيق المتاحة وبالخبرة التخطيطية المكتسبه .

ووجه ذلك انه فى الاقتصاديات المخططة مركزيا وحيثما تكون معظم الانشطة تحت يد الحكومة فان القيود على القرارات الحكومية فيما يتعلق باختيار الاهداف تكون أقل بحيث يكون الهدف الاساسى المحافظه على معدلات النمو فى الناتج ورفع مستوى الاستهلاك مع التركيز على الهدف السياسى الطويل الاجل الخاص بتحويل الاطار الاجتماعى للانتـجـاج

والتوزيع °

هذا بينما أنه في الاقتصاديات الرأسمالية تتأثر طبيعة التخطيط بالحقيقة الخاصة بان معظم القرارات السياسية تكون في ايدي الافراد وان الحكومة لا تؤثر الا بطريق غير مباشر في هذه القرارات من خلال سياساتها النقدية والمالية مما جعل الهدف العام لما طبق فيها من خطط المحافظة على الاستغلال والافادة الكاملة من الموارد الاقتصادية المتزايدة °

أما في الدول الناهضة فقد اختلفت التدابير كثيرا عنها في الدول المتقدمة اقتصاديا نظرا للحاجة الى تغيير وأقلمة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بما يوائم احتياجات تعجيل التنمية الاقتصادية واستحداث تغييرات هيكلية سريعة بعيدة المدى مما استدعى التوجيه المركزي لعملية التكوين الرأس مالي °

وفيما يختص بالخبرة التخطيطية فان الاختلاف فيها بين الدول قد نشأ ليس فقط من تغاير الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وانما ايضا من طول ممارسة الفن التخطيطي وما يكتسب خلال ذلك من تجارب ومعرفة °

والملاحظة الثالثة مؤداها ان تقسيم وتفصيل اهداف التخطيط تبعا لانواع الاقتصاديات المختلفة لا يعنى انفصالها انفصالا كاملا على هذا الاساس حيث انها في واقع الامر تتلاقى وتتكامل °

هذا فضلا عن انه يجري بشأن هذه الاهداف مفاضلة ووضع أولويات وفقا للدوال التفضيل السياسية والاجتماعية وتبعا لنوع النظام الاقتصادي ومدى الطموح ونتيجته لمدى توافر الامكانيات الانتاجية والفنية والمالية °

وآية ذلك مما يذهب اليه البعض من ان هدف التخطيط الاقتصادي يتمثل في ان تزيد الاستثمار الموجه الى صناعات السلع الرأس مالية ، بينما يتجه رأى آخر الى ان هذا الهدف هو زيادة الاستهلاك الى حدوده القصوى ، وثمة رأى ثالث يتجه الى ان تزيد معدل نمو الدخل الى أقصى حد بينما تأخذ وجهة نظر رابعة بزيادة التوظيف الى اكبر مدى °

ويلاحظ أن هذه الاهداف لا تتناقض في الاجل الطويل بعكس الحال في الاجل القصير °